

نظام المعلومات المحاسبي كمدخل استراتيجي لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية  
The accounting information system as a strategic entry to improve the  
financial performance of the economic institution

د. عسول محمد الأمين

<sup>1</sup> جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، [assoullamine04@gmail.com](mailto:assoullamine04@gmail.com)

تاريخ التسليم: 2022-01-31 تاريخ التقييم: 2022-02-18 تاريخ القبول 2022-03-02

Abstract

الملخص

The research aims to show the great role played by the accounting information system to improve the financial performance of the economic institution, which is considered a strategic and basic approach to achieving this.

Our research concluded with several results, the most important of which is that the evaluation of the financial performance of the economic institution is through the national accounting scheme or the financial and accounting system to know the strengths and weaknesses, in addition to the fact that the accounting information system seeks to provide good information of importance and appropriateness to its users, especially the administration that exploits it. improving and evaluating its financial performance.

**Keywords:** Accounting information system, financial performance, improving financial performance

يهدف البحث إلى تبين الدور الكبير الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والذي يعتبر مدخل استراتيجي وأساسي لتحقيق ذلك.

ولقد خلص بحثنا هذا إلى عدة نتائج، أهمها أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية يكون من خلال المخطط الوطني المحاسبي أو النظام المالي والمحاسبي، لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، إضافة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي يسعى إلى تقديم معلومات جيدة ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الإدارة التي تستغلها في تحسين وتقييم أداءها المالي.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، الأداء المالي، تحسين الأداء المالي.

## 1. مقدمة:

يشهد عالمنا اليوم تطورات سريعة ومتسارعة على مختلف كل المستويات خاصة المعلوماتية، الاقتصادية، والتكنولوجية، والذي ينعكس بشكل مباشر على الأفراد والمؤسسات والدول، وتعتبر نظم المعلومات عاملاً أساسياً في نجاح أو فشل أي مؤسسة اقتصادية، كون هذه المعلومات تستخدم كأداة من أجل التنسيق ودعم العملية الإدارية. ونظم المعلومات المحاسبية أحد أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات التي تحتاجها أي مؤسسة اقتصادية من أجل تحسين وتعزيز أدائها المالي أو حتى الإداري.

إن الهدف من نظام المعلومات المحاسبي هي تقديم صورة موثوق فيها عن الواقع والأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وهو يعتمد في ذلك على جمع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة المتعلقة بنشاطاتها (إنتاج، بيع، تخزين، تسويق، استثمار...)، ويقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها كمخرجات في حسابات تتضمنها وثائق محاسبية، وتقارير مالية تساهم فيما بعد في اتخاذ القرارات المناسبة التي تحقق الهدف العام للمؤسسة.

### - إشكالية الدراسة:

يمكن صياغة إشكالية البحث في السؤال الجوهرية التالي:

كيف يمكن أن يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية؟

وللإمام بموضوع الدراسة، طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما يتمثل نظام المعلومات المحاسبية؟
  - فيما تكمن حدود الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية؟
  - كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبي على تحسين الوظيفة المالية؟
- فرضيات الدراسة:

لغرض الإجابة على الأسئلة السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يساعد نظام المعلومات المحاسبي على تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية.
  - تنعكس أهمية الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية في تعظيم الأرباح والسهر على اختيار المزيج المالي الملائم.
  - يسعى نظام المعلومات المحاسبي الى تحسين أداء الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية من خلال التقارير والقوائم المالية.
- أهمية وأهداف الدراسة:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها في أس مؤسسة اقتصادية؛
- أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق كفاءة المؤسسات بمختلف أنواعها؛
- التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الفائقة التطور والتي أصبحت حتمية على كل المؤسسات.
- محاولة إبراز أساسيات ودور نظام المعلومات المحاسبي؛
- الوقوف على واقع اعتماد المؤسسات الاقتصادية على نظام المعلومات المحاسبي ومدى ارتباطه في تحسين أداء وظيفتها المالية؛
- محاولة إبراز العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والوظيفة المالية للمؤسسة.

## 2: الإطار النظري والمفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبية

### 1-2: الإطار العام لنظام المعلومات المحاسبي

تعتبر دراسة نظم المعلومات المحاسبية من الأمور الهامة وذلك من خلال ما حازته المعلومات من موقع متميز في حياتنا المعاصرة، حيث تشكل نظم المعلومات المحاسبية العمود الفقري في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المختلفة وتحقيق أهدافها في النمو والاستمرار.

### مفهوم ومحتويات نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية أحد أهم الأنظمة الفرعية الموجودة داخل أي مؤسسة اقتصادية، والتي تتكامل فيما بينها لتشكيل النظام الكلي الذي يمثل المؤسسة.

### - مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يعرف على أنه مجموعة الوسائل التي تمكن إدارة المنظمة من تجميع وتشغيل وتقرير البيانات الضرورية عن نتيجة الأعمال التي تمت بتوجيهها وإشرافها، ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج، السجلات، الإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص الأحداث المالية، تقرير البيانات المالية وعرضها في شكل تقارير عن البيانات المطلوبة من قبل الإدارة لتحقيق الرقابة على الأنشطة، ولتقديمها إلى الجهات الخارجية المهتمة بأعمال المنظمة لأغراض اتخاذ مختلف القرارات. (الدهراوي، 2009 ، صفحة 9)

ويعرف أيضا على أنه: هو أحد النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية، يتكون من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة بهدف توفير المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، المالية وغير المالية، لجميع الجهات التي يهتما أمر الوحدة الاقتصادية وبما يخدم تحقيق أهدافها. (إبراهيم، 2003 ، صفحة 42)

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن: يعتبر نظام المعلومات المحاسبية الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأطراف الأخرى، ويعرف أن أحد مكونات تنظيم إداري يختص بتجميع ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية إلى الأطراف المعنية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

#### - محتويات نظام المعلومات المحاسبي

لابد لأي نظام محاسبي فعال أن يحتوي على العناصر التالية (سوفيان، 2011، الصفحات 11-12):

- **المصطلحات الأساسية:** هناك مصطلحات محاسبية عديدة ومهمة جداً، والتي لابد أن يحوزها النظام المحاسبي وأن يعمل وفقاً لها نلخصها فيما يلي:
  - **الحدث والعمليّة:** تسجيل الحدث بين طرفين.
  - **الحسابات الحقيقية والمؤقتة:** حيث إن الحسابات الحقيقية مثل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية تظهر في ميزانية المؤسسة بينما الحسابات المؤقتة، مثل الإيرادات والمصاريف تظهر في قائمة الدخل.
  - **دفاتر الأستاذ:** حيث يوجد دفتر أستاذ عام والذي يحوي الحسابات جميعها، كذلك دفتر أستاذ مساعد حيث يحوي حسابات معينة، ولكن بشكل تفصيلي كالمدينين والدائنين، الأجور والرواتب.
  - **دفتر اليومية:** حيث يتم تسجيل الحدث بها محاسبياً.
  - **الترحيل:** وهي عملية ترحيل الأحداث المسجلة بعمليات من دفتر اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ.
  - **ميزان المراجعة:** وهو عبارة عن أرصدة الحسابات المأخوذة من الأستاذ العام، وبعد أن نقوم بعمل قيود التسوية واستخراج الأرصدة الجديدة يصبح ميزان المراجعة المعدل.
  - **قيود التسوية:** وهي القيود التي تعمل في نهاية الدورة المحاسبية لتسوية الحسابات وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية من أجل تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصاريف التي تخصها، والاعتراف بالإيرادات المكتسبة والتي تخص نفس الفترة.
  - **القوائم المالية:** وهي القوائم التي تمثل مخرجات النظام، وتتكون من الميزانية الافتتاحية أو الختامية للمؤسسة، والتي تظهر المركز المالي للمؤسسة، وقائمة الدخل والتي تظهر نتائج أعمال المؤسسة للفترة المالية، وقائمة التدفقات النقدية والتي تظهر المصادر والاستخدامات النقدية للعمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للفترة المالية، وقائمة

الأرباح المعاد استثمارها والتي تظهر تسويات رصيد الأرباح المعاد استثمارها ابتداء من بداية الفترة المالية وإلى نهايتها.

- **قيود الإقفال:** هي القيود التي يتم بواسطتها إغلاق جميع الحسابات المؤقتة في ملخص الدخل، ويقفل ناتج ملخص الدخل في حساب الأرباح المعاد استثمارها، وذلك استعداداً للبدء بفترة مالية جديدة.

• **المدين والدائن:** جميع الحسابات في نظام المعلومات المحاسبي مبنية على مفهوم المدين والدائن، بمعنى أن جميع الحسابات التي تنشأ بالنظام المحاسبي يكون لها طرفان فقط وهما المدين والدائن ويجب تطابق الطرفين في كل قيد وفي جميع الأحوال يمكن إدراج الحسابات في النظام المحاسبي كما يلي:

• **حسابات الأصول:** تكون دوما مدينة الرصيد ويزيد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة ويتناقص بالإدخالات الدائنة.

• **حسابات الالتزامات:** تكون دوما دائنة الرصيد ويزيد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة ويتناقص بالإدخالات المدينة.

• **حسابات حقوق الملكية:** تكون دوما دائنة الرصيد ، ويزيد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة، ويتناقص بالإدخالات المدينة.

• **حسابات الإيرادات:** تكون دوما دائنة الرصيد ، ويزيد ذلك الرصيد بالإدخالات الدائنة ، ويتناقص بالإدخالات المدينة.

• **حسابات المصاريف:** تكون دوما مدينة الرصيد ، ويزيد ذلك الرصيد بالإدخالات المدينة، ويتناقص بالإدخالات الدائنة.

• **المعادلة الأساسية:** كما يعرف بنظام القيد المزدوج، بأن الطرف المدين يجب أن يقابله إدخال طرف دائن مساو له بالكم والعكس صحيح، وهذا المفهوم يقود للمعادلة الأساسية: الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

• **هيكل القوائم المالية وقوائم حقوق الملكية:** يتم الإبلاغ عن رأس المال والأرباح المعاد استثمارها في القسم المخصص لحقوق الملكية في ميزانية المؤسسة، كما يتم الإبلاغ عن توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح المعاد استثمارها ويتم الإبلاغ عن المصاريف والإيرادات في قائمة الدخل ، وفي نهاية الفترة المالية ، يتم تحويل ناتج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح المعاد استثمارها، ومن ثم فإن أي اختلاف في البنود المذكورة أعلاه سيؤثر على حقوق الملكية ،

## 2-2: أهداف ووظائف نظام المعلومات المحاسبي

لنظام المعلومات المحاسبي عدة وظائف على مستوى المؤسسة الاقتصادية يسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف معينة، والتي تخدم المؤسسة وتمكنها من الوصول إلى هدفها العام وكذلك يمكن من توصيل المعلومات إلى بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية

**أهداف نظام المعلومات المحاسبي**

إن نظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة لإنتاج البيانات والمتمثلة في التقارير، ولتحقيق فعالية هذا النظام في إنتاج هذه التقارير يجب ان يربط بالأهداف التالية: (برهان، 2011، صفحة 20)

- **إنتاج التقارير اللازمة:** يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها التقارير التي تتولد عن النظام المحاسبي في المنظمة بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف ، ووضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة.

- **ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية:** بما أن التقارير توجه لمستويات إدارية مختلفة ، وتقاس فعاليتها وفقا لاحتياجات كل مستوى من هذه المستويات من المعلومات لهذا يجب أن تتناسب التقارير مع احتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها.

- **توقيت تقديم التقارير:** من الأهمية بمكان وصول البيانات اللازمة إلى إدارة المنظمة في الوقت المناسب، والسرعة في إعداد وتقديم البيانات يعتبر أمرا ملازما للدقة في أن واحد ويمكن الجمع بينهما في إعداد التقارير.

- **توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام :** ان نظام الرقابة الداخلية عبارة عن خطة تنظيمية متكاملة لتنظيم الوسائل والإجراءات المستخدمة داخل المنظمة ، لحماية أصوله والتأكد من دقة بياناته المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتشجيع كفاءة الأداء وتنفيذ السياسات الإدارية الموضوعية، وأن يتم إعداد التقارير بصفة دورية ومنظمة ، فكلما كانت دورية هذه التقارير قصيرة كلما كانت الرقابة فعالة ومجدية (حمزة، 2010، صفحة 23).

- **تحقيق التوازن بين تكلفة النظام:** ان الاهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير، يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد التقارير كما يجب أيضا ان تتصف بالمرونة لتصحيحها وتعديلها كلما اقتضى الامر ذلك (الدراوي ك.، 2009، صفحة 55).

## وظائف نظام المعلومات المحاسبي

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة تتلخص الوظائف الرئيسية التالية:

(قاسم، 2004، صفحة 45)

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية.
- معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص ..الخ.
- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستفيدين .
- تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الاعمال بدقة، وتؤكد ايضا حماية هذه البيانات واصول المنشأة الأخرى.

بالإضافة الى الوظائف السابقة نذكر أيضا: (حنفاوي، 2001، صفحة 60)

- تجميع البيانات المحاسبية .
- مراجعة وإدخال وتخزين البيانات المحاسبية في النظام المعلوماتي المحاسبي.
- معالجة البيانات المحاسبية لتحويلها لمعلومات تخدم أهداف المنشأة.
- تخزين المعلومات المحاسبية
- عرض تلخيصي للمعلومات بأسلوب كمي أو بياني وبتقارير دورية أو حسب الطلب.
- قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- توصيل كافة البيانات والمعلومات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفاد منها.
- تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية التي تتواجد في الوحدة الاقتصادية.

## 2-3: عناصر نظام المعلومات المحاسبي

لابد لأي نظام معلومات محاسبي أن يتكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في الآتي:

### مدخلات نظام المعلومات المحاسبية

الحلقة الاولى في النظام وتتمثل في مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها والمطلوب تشغيلها وطلبات الادارات والاقسام المختلفة من المعلومات ويحصل نظام المعلومات المحاسبي على المدخلات من مصدرين أساسيين هما المنظمة و هي المصدر الداخلي و والبيئة المحيطة و هي المصدر الخارجي.

تشغيل نظام المعلومات المحاسبية: تتم عملية المعالجة وفقا للمراحل التالية: (منير، 2012،

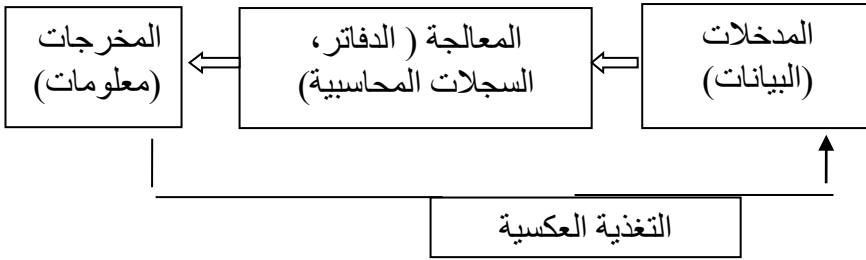
صفحة 54)

- تصنيف المستندات التي يتم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة؛
  - نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى؛
  - ترحيل محتوى الوثائق إلى السجلات المحاسبية؛
  - إجراء عمليات المقارنة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات المختلفة.
- مخرجات نظام المعلومات المحاسبية:

هناك العديد من يحتاج الحصول على المعلومات التي يوفرها النظام سواء داخل الشركة أو خارج الشركة وهذه المعلومات هي التي تتمثل في مخرجات نظام المعلومات المحاسبية

الشكل 3 : عناصر نظام المعلومات المحاسبي

البيئة المحيطة



المصدر: من إعداد الباحث

خصائص و أشكال المعلومات المحاسبية : (العال، 2008، الصفحات 55-56)

- الخصائص: تتميز المعلومات بخصائص معينة يمكن إيجازها في مايلي
- الملائمة: وتعني هذه الخاصية بأن المعلومات يجب أن تتلاءم مع القرارات التي تستخدم تلك المعلومات وحتى تكون ملائمة؛
- الاعتمادية: يعتمد عليها المحاسب كقياس للظروف والأحداث الاقتصادية
- الأشكال : وهي المعلومات المخرجة من نظام المعلومات المحاسبية لها عدة أشكال منها:
- الوثائق: وهي الوثائق التي يمكن أن تستخدم كمدخلات في أنظمة المعلومات ومن أمثلتها: الفواتير، الشيكات، الكمبيالات، وغيرها.



- **التقارير:** يتم إعداد التقارير التي تمثل المخرجات المهمة من نظام المعلومات المحاسبية للمستفيدين، ويمكننا تصنيفها إلى التقارير المالية والتي تتمثل في الهدف الرئيسي للمحاسبة، وتشمل: قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة المركز المالي، والتدفقات النقدية، بالإضافة إلى التقارير الإدارية والتي هي عبارة عن بيانات محاسبية تمت معالجتها للحصول على معلومات في شكل تقارير موجهة للإدارة وتشمل: تقارير التخطيط، الرقابة، التشغيل.

- **الاستعلامات:** للإجابة عن التساؤلات وإيجاد حل للمشاكل التي تحتاج إلى حلول سريعة فإن القائمين على نظام المعلومات المحاسبية يقومون بإجراء الاستعلامات التي تمثل أحد أشكال مخرجات النظام، فالمعلومات المطلوبة والمخرجة يتم استرجاعها وعرضها على شاشة العرض، ثم تحليلها إن لزم، ومن ثم النتائج بتقرير استعلامي خاص بمشكلة محددة.

### 3: الإطار النظري للوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

تعد الوظيفة المالية من أهم الوظائف داخل المؤسسة الاقتصادية و غيرها من المفاهيم فقد عرف مفهوم الوظيفة المالية تطوراً ملحوظاً حيث كان يقتصر دورها في الحصول على الأموال التي تحتاجها المؤسسة للقيام بنشاطاتها ، أما حديثاً فقد أصبح مفهوم الوظيفة المالية يعني بالإضافة إلى الوظيفة التقليدية ، اتخاذ القرارات الخاصة بمصادر التمويل وكذا نوعية الأموال الواجب تدبيرها.

#### 3-1: مفهوم الوظيفة المالية، خصائصها ووظائفها

تعد الوظيفة المالية في المؤسسة من الوظائف الأساسية للإدارة وكما نعلم فإن رأس المال من أهم عناصر الإنتاج وبالتالي فإن الوظيفة المالية في المؤسسة لا تقتصر على تأسيس البنية التحتية للمؤسسة وإنما المحافظة على استمرارها وتطويرها و من هنا ظهرت أهمية الإدارة المالية في توفير الأموال اللازمة لتحريك عناصر الإنتاج.

#### مفهوم الوظيفة المالية

تعتبر الإدارة المالية أحد الأنشطة الإدارية الأساسية في أي منظمة، والاستخدام السليم للبيانات المالية يتوقف عليه حسن التنسيق فيما بين الأنشطة المختلفة بالمنظمة، كما تتميز الإدارة المالية بعلاقتها الوثيقة بكافة الأنشطة الأخرى وهذه الأنشطة تعتمد على الإدارة المالية بشكل كبير. (الرحيم، 2008، صفحة 7).

وفيما يخص عملية تنفيذ البرامج المالية، تقوم الوظيفة المالية بمتابعتها، بعد التوزيع الأحسن للمسؤوليات، والمتابعة تعني التوجيه والحرص على أن تتم العمليات المالية ضمن الخطوط

المرسومة لها مسبقا في الخطة العملية وفي نهاية كل فترة تتم مراقبة البرامج المنفذة لمقارنة ما نفذ مع ما كان مبرمجا للتنفيذ.و من هنا فان الوظيفة المالية تقوم بإدارة الجانب المالي للمؤسسة أو ما يسمى بالتسيير المالي وتستخدم في ذلك كل من التخطيط، التوجيه، المراقبة، وتوزيع الأموال والمسؤوليات...الخ.كما أنها تعتمد على عدة وسائل من تقنيات التسيير ابتداء من التحليل المالي، طرق وتقنيات اختيار الاستثمارات، المحاسبة العامة، التحليلية، الإحصاء، البرمجة الخطية وغيرها. (سهيلة، 2006، صفحة 14)

كما أنها تعرف أيضا على أنها تلك الأنشطة المرتبطة بجمع وتسيير الموارد المالية للمؤسسة، حيث يتولى المشرفون عليها (المسيرون الماليون) عدة مهام من بينها: اتخاذ القرارات المالية، تسيير التوازن المالي القصير وطويل المدى، تسيير المخاطر المالية...الخ، والتي تندرج ضمن الاستراتيجية العامة المعتمدة من طرف المؤسسة، حيث يمكن قياس الفعالية الاجمالية اعتمادا على مجموعة من المؤشرات المالية (الربحية، المردودية، التوازن المالي، النسب الهيكلية، معدلات النمو...الخ). (بن ساسي، 2011، صفحة 20)

ومن خلال ماسبق يمكن القول أن الوظيفة المالية هي إدارة المؤسسة ككل من الناحية المالية، وهذا باتخاذ مجموعة من القرارات التي من شأنها أن تحقق أهداف المؤسسة وتجعل مستوى الموارد متوافقا واحتياجاتها، ومراقبة تنفيذ تلك القرارات وذلك لتحديد الانحرافات - إن وجدت - بسرعة ودقة، والوقوف عند الاجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

### خصائص الوظيفة المالية

تعتبر الوظيفة المالية من أهم وظائف الشركة أو المؤسسة و تمتاز على غيرها من وظائف الشركة بما يلي:

- أنها تتداخل في جميع نشاطات الشركة، فجميع النشاطات التي تقوم بها الشركة لها وجه مالي؛
- أن اتخاذ أي قرار مالي هو قرار ملزم للشركة و لا يمكن الرجوع عن هذا القرار إلا بخسائر فادحة؛
- أن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية ؛
- أن نتائج القرارات المالية لا تظهر مباشرة بل قد تستغرق وقتا طويلا مما قد يؤدي الى صعوبة اكتشاف الأخطاء و إصلاحها و يعرض الشركة للخطر.

أما ما يميز الوظيفة المالية بشكل خاص يتمثل في مايلي:

- التغلغل في جميع أوجه نشاط المؤسسة حيث يصعب تصور المنظمة بأداء مهامها أو تحقيق أهدافها بمعزل عن الاحتياجات المالية؛
- القرارات المالية قرارات ملزمة للمؤسسة في غالبية الأحوال؛
- بعض القرارات المالية مثل قرارات الاندماج أو شراء المؤسسات الأخرى أو الاقتراض أو الاستثمار تعتبر قرارات استثمارية.

### وظائف الوظيفة المالية

يمكن إجمال الوظائف التي تقع على عاتق الوظيفة المالية بما يلي:

- **التخطيط المالي:** يعتبر التخطيط من أهم وظائف الإدارة على اعتبار أنه الأساس الذي على ضوئه تتخذ القرارات الأساسية ، فهو عبارة عن عملية حساب للمستقبل ومحاولة التنبؤ به ووضع الخطوط العريضة لمستقبل مالي مأمون.

وأن أولى مهام المدير المالي سواء كان في مشروع جديد أو قائم، وضع الخطط المالية، ففي عالم الاعمال الديناميكي يحتاج المشروع القائم الى المال للتشغيل والتوسع وفي كلا الحالين لن يتعرف على حاجته من المال الا بالتخطيط من خلال اعداد الموازنات التقديرية طويلة الأمد أو قصيرة الأمد حسب طبيعة الحال مستخدما العديد من أساليب التخطيط الحديثة، وتتضمن الخطة الرئيسية حساب الدخل والمصروف والتدفق النقدي، ورأس المال العام والموازنة النقدية، والموازنة الرأسمالية، ليحدد مسبقا حجم الاموال المطلوبة ومدته. (النعيمة، 2009، صفحة 17)

- **دراسة وتحليل البيانات المالية :** تختص هذه الوظيفة بتحويل البيانات المالية إلى شكل أو نمط بحيث يمكن استخلاصها لمعرفة جوانب القوة والضعف في المركز المالي للمشروع.
- **التنظيم المالي:** يمثل تحديدا للأنشطة التي يقوم بها المشروع لبلوغ أهدافه بكفاءة، ثم توزيع وتجميع هذه الأنشطة

للأفراد العاملين وفق أسس معينة تمثل التخصص الوظيفي، ويختلف الهيكل التنظيمي لوظيفة المالية من مشروع لآخر، تبعاً لنوع وحجم القطاع الذي يعمل فيه وطبيعة نشاطه ودرجة تعقيدته (القضاة، 2014، صفحة 26).

- **الرقابة المالية:** تتألف وظيفة الرقابة المالية من تقييم أداء المؤسسة بمقارنتها بالخطط الموضوعية لغرض اكتشاف

الانحرافات وتصحيحها للتأكد من تنفيذها، ويجب على المدير المالي عند قيامه بالتخطيط المالي أن يقوم بتصميم نظام للرقابة المالية يمكنه من مراجعة التنفيذ الفعلي مع الخطط الموضوعية، لذلك

تعتبر الرقابة المالية من اختصاص أو مسؤولية المراقب المالي الذي عمله الأساسي هو الإشراف على الحسابات إلى جانب مهام أخرى.

- **التحفيز المالي:** التحفيز هو خلق التعاون الإداري بين العاملين في المشروع وبمختلف مستوياتهم الإدارية واستمالتهم لحب العمل، وإثارة الروح المعنوية فيهم من أجل التفاني في العمل، ويتطلب التحفيز المالي نظام كفؤ للاتصالات بين مختلف المستويات الإدارية . ويمكن تقسيم الوظائف المالية إلى مجموعتين تضم الأولى الوظائف المسؤولة عن التخطيط المالي في حين تضم المجموعة الثانية الوظائف المسؤولة عن تسجيل النتائج المالية وتحليلها بهدف الرقابة على الأداء. (آل شبيب، 2013، صفحة 16)

### 3-3: حدود الوظيفة المالية

للوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية وظائف متعددة ومتنوعة مهمتها تحقيق الهدف او الاهداف التي تسعى الي تحقيقها هذه الوظائف باختلاف طبيعة عمل الشركة وحجمها ونشاطها إلا انها تشترك في مضمون واحد هو المساعدة في تحقيق الهدف ومن بين اهم وظائف الوظيفة المالية.

#### أهمية الوظيفة المالية

يتميز القرار الإداري مهما كان شكله وأيا كان متخذه بأن له تأثيرات مالية وعليه فإن أي قرار يتخذ داخل المؤسسة لابد من إجراء دراسة مالية سابقة لعملية اتخاذ القرار، وذلك من أجل الإحاطة بكل الظروف والنتائج المحتمل وقوعها بعد تنفيذ هذا القرار.

وتتضمن الوظيفة المالية مجموعة من الوظائف المرتبطة بكل من التمويل ومتابعة المحاسبة بأنواعها العامة والتحليلية، قرارات الاستثمار، الإحصاءات والمؤشرات المالية والمراقبة الداخلية وتسيير السيولة وتسيير المخاطر المالية الخارجية والداخلية... الخ، كل هذه الوظائف تندرج ضمن سلم تنظيمي محدد في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، كما تقوم الوظيفة المالية بالتسيير المالي حيث تستخدم التخطيط والتوجيه والمراقبة وتوزيع الموارد المالية... الخ، ويستخدم في ذلك منظومة متكاملة من الأدوات وتقنيات التسيير بداية من التحليل المالي، طرق وتقنيات اختيار الاستثمارات ، المحاسبة العامة والتحليلية... الخ.

ويمكن تلخيص أدوار الوظيفة المالية كالآتي: (بن ساسي إ.، 2011، الصفحات 34-35)

- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة، خاصة بالقروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل؛
- وضع أسس التخطيط المالي والموازنات التقديرية؛
- مراقبة التدفقات النقدية وتسييرها بتوافق مع قواعد التوازن المالي؛

- دفع النفقات والمصاريف وتلقي المستحقات والحقوق عن جميع الأنشطة؛
- مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع الخطط طويلة الأجل وبناء سياسة مالية تمكن من تنفيذ هذه الخطط خاصة فيما يتعلق بحيازة الأصول الثابتة ووضع سياسة توزيع الأرباح والسياسة المالية..الخ.

كما تظهر أهمية الوظيفة المالية بالنسبة للمؤسسة في تغطية احتياجاتها المالية، فالوظيفة المالية تسهر على اختيار المزيج المالي، من أموال خاصة، أو تمويل ذاتي وديون بمختلف استحقاقاتها، والذي يحقق لها أحسن مردود بتكاليف أقل ما يمكن وتظهر أهميتها كذلك في عملية تنفيذ البرامج المالية، حيث تقوم الوظيفة المالية بمتابعتها، بعد تحديد وتوزيع مسؤولية استعمال الأموال، وتوجيهها والحرص على ان تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة لها سابقا في الخطة العملية وفي البرنامج الذي يوزع فترات السنة في شكل موازنات لتغطية مختلف الحاجات من الاموال وفي نهاية كل فترة تتم مراقبة البرامج المنفذة للمقارنة بين ما نفذ مع ما كان مبرمجا ومخططا مسبقا.

(www.9alam.com، 2021/12/22، 10.14)

#### أهداف الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

أصبح هدف تعظيم ثروة حملة الأسهم أو تعظيم ثروة المالكين أو ما يطلق عليه أحيانا هدف تعظيم القيمة السوقية للمنشأة، هو الهدف الذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه جميع الشركات المساهمة والهادفة للربح وذلك من خلال اتخاذ القرارات المالية المختلفة والتي تصب بالنهاية لصالح أداء المنشأة، وبالتالي تؤدي الى ارتفاع سعر سهم الشركة بالسوق المالي، فقد تبين أن هذا الهدف ليس في مصلحة حملة الأسهم وحدهم، بل يصب ايضا في صالح المجتمع ككل، وهو بذلك قد تفوق على الهدف التقليدي للمنشأة الذي يدعو الى تعظيم الأرباح، تتمثل هذه الاهداف في: (العلي،

2010، الصفحات 20-21)

أ - **تعظيم الأرباح:** في علم الاقتصاد يشار عادة الى هدف تعظيم الارباح بأنه الهدف الذي تسعى الى تحقيقه كل المنشآت، ذلك ان هدف تعظيم الارباح يركز على الاستخدام الأمثل للموارد الرأسمالية (الموارد الأولية والخام، الموجودات، التكنولوجيا، الطاقة، المعلومات) فضلا عن الأسباب التالية:

- تعتبر الأرباح ضرورية لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة حتى تستمر بممارسة نشاطها التشغيلي، ومن أهم تلك المخاطر:
- المخاطر الائتمانية ومخاطر الاستثمار، وهي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية تجاه الآخرين، بالإضافة الى مخاطر انخفاض أسعار

موجودات المنشأة واستثمارها في محفظة الأوراق المالية، ومن الملاحظ ان هذا النوع من المخاطر مرتبط بظروف شركة معينة دون أخرى، ووفقا لنظرية المحفظة الحديثة يمكن تخفيض (بل والى حد ما إزالة معظم) هذه المخاطرة بإتباع الأساليب العلمية بتتويج محفظة الاستثمارات المختلفة.

➤ المخاطر السوقية، والتي تنشأ من عوامل لا تستطيع المنشأة السيطرة عليها لأن هذه العوامل تتصف بالعمومية والشمولية مثل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الاسعار بصورة مضطربة وارتفاع تكاليف الاقتراض من المصاريف المحلية والدولية ، أو نتيجة للأوضاع السياسية والإقليمية وكذلك قد يكون سببها هو انخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الرئيسية الأخرى.

- إن الأرباح ضرورية للحصول على رأسمال لازم من خلال ثلاثة وجوه:
  - تعتبر الأرباح إحدى مصادر التمويل الداخلي، حيث تقوم المنشآت باحتجاز جزء من أرباحها السنوية وتستخدمها في تمويل النمو والتوسع.
  - إن تحقيق المنشأة للأرباح يشجع أصحاب رؤوس الأموال بالاكنتاب بالإصدارات الجديدة من الأسهم العادية وبالتالي زيادة رأسمال الشركة.
  - إن تحقيق المنشأة للأرباح وتوزيع جزء منها على حملة الأسهم العادية يزيد من ثقتهم بالشركة، ويجعلهم يتمسكون بأسهمها مما يعني استقرار أسهم الشركة بالسوق المالي.
- تقيس الأرباح المجهودات التي بذلت في تحقيقها، بمعنى ان تحقيق الأرباح دليل على فعالية إدارة المنشأة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات مما يزيد من ثقة المالكين بالشركة وإدارتها.

ب-المسؤولية الاجتماعية: لقد تزايدت بالفترة الأخيرة ، تحديد أهداف الإدارة المالية فهل يقتصر دور المنشأة على تحقيق الأرباح وتعظيم حقوق حملة الأسهم أم يتوجب على الشركات العمل لصالح حملة الأسهم جنبا إلى تحقيق رفاه موظفيها وعملائها والمجتمع الذي تتواجد فيه ، إن دور المنشأة لم يعد يقتصر على تحقيق تعظيم الثروة لحملة الأسهم بحيث توسع هذا الدور وأصبح للمؤسسات مسؤولية إجتماعية تستدعي توفير بيئة أمنة وإنتاج سلع أو خدمات والعمل ضمن ظروف صحية ومعيشية أمنة للعاملين مع الحرص على تجنب تلويث الهواء والماء والطبيعة.

إن للأعمال ذات المسؤولية الإجتماعية كلفة ومن المشكوك فيه القول برغبة هذه الشركات على تحمل هذه التكاليف طواعية وبالتالي فإذا إلتزمت بعض هذه الشركات بالمسؤولية الاجتماعية

وتجنبنت شركات أخرى الإلتزام، فإن تحقيق المسؤولية الإجتماعية قد يواجهه بعض الصعوبات منها (خصاولة، عمان، الصفحات 19-20):

- أن الشركات التي تعمل على تحقيق هدف المسؤولية الاجتماعية قد تواجه وضعاً تنافسياً أصعب من تلك الشركات التي لا تسعى لتحقيق هذا الهدف حيث أنها تتحمل تكاليف إضافية وبالتالي تصبح قدرتها على تسعير منتجاتها بسعر تنافسي أقل من تلك الشركات التي لا تتحمل هذه التكاليف
- قد يحجم بعض المستثمرون عن الاستثمار في الشركات التي تخصص جزءاً من مواردها لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية حيث أن تخصيص جزء من هذه الموارد قد يؤدي إلى انخفاض ربحية الشركة وبالتالي انخفاض العائد على حقوق الملكية في حين يهتم المستثمر بتعظيم هذا العائد.

إن تكاليف المسؤولية الاجتماعية قد يكون له تأثير سلبي على ربحية المنشأة في المدى القصير حيث تشير الدراسات الحديثة على أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية بين المسؤولية الاجتماعية والربحية على المدى الطويل، حيث أن هذا السلوك يؤدي إلى مايلي:

- تجنب دفع الغرامات والنفقات القانونية؛
- بناء ثقة والسمعة الطيبة لدى الجمهور مما يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات وخدمات هذه الشركة؛
- تعزيز الولاء والاستقرار الوظيفي لدى العاملين في هذه الشركات بما يضمن زيادة الإنتاجية والكفاءة لدى هؤلاء العاملين؛
- جذب الأعمال من العملاء الذين يؤيدون سياساتها الاجتماعية.

ج- المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية: ونعني بالسيولة توفير الاموال السائلة الكافية لدى المؤسسة، لمواجهة اللتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها او هي القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة. ([www.accdiscussion.com](http://www.accdiscussion.com)، 21.01، 2021/12/22)

د- تحديد هيكل أصول المؤسسة: يحدد المدير المالي نمط هيكل الأصول وأنواعها كما تظهر بقائمة المركز المالي ويعني ذلك تحديد كمية النقود المستثمرة في الأصول الثابتة والأصول المتداولة، وبعد تحديد هيكل الأصول يحدد بقدر الإمكان الحجم الأمثل الاستثماري في كل نوع من أنواع الأصول المتداولة وأن يحدد أيضاً ماهي الأصول الثابتة التي ينبغي استخدامها، ومتى تصبح هذه الأخيرة متقدمة فنياً ومن ثم يتم استبدالها أو

تطويرها، وبذلك يتضح أن مسألة هيكل الأصول ليس بالأمر السهل حيث يتطلب ذلك التعرف على العمليات الماضية وتفهم الأهداف طويلة الأجل (محمد صالح الحناوي، 1997، صفحة 19).

بناءً على ما سبق يمكن تلخيص أهمية الوظيفة المالية فيما يلي: (عدون، 1998، صفحة 63)

- البحث عن مصادر الأموال الممكنة بالنسبة إلى المؤسسة وفي إطار محيطها المالي، وهذا بعد تحديد الحاجات التي تريدها من خلال برامجها وخططها الاستثمارية؛
- لها القرار في اختيار أحسن الإمكانيات التي تسمح لها بتحقيق خططها ونشاطها بشكل عادي والوصول إلى أهدافها؛
- السهر على اختيار المزيج المالي الملائم من أموال خاصة، أو تمويل ذاتي وديون مختلف استحقاقها، والذي يحقق لها أحسن مردود ويتكالف أقل ما يمكن؛
- متابعة عملية تنفيذ البرامج المالية بعد التوزيع الأحسن للمسؤوليات والمتابعة تعني الرقابة والتوجيه الأحسن والحرص على أن تتم العمليات المالية ضمن الخطوط المرسومة لها سابقاً في الخطة العملية؛
- البحث عن الأموال بالكمية المناسبة، وبالتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب، والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن لتحقيق أغراض المؤسسة.

#### 4-: مساهمة نظام المعلومات المحاسبي في تحسين أداء الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية

إن نظم المعلومات المحاسبية الجيد وتطوير الأداء المالي من بين أهم العناصر الأساسية حيث توفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المنشأة والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، ولهذا فهي توفر أساساً في تحديد مسيرة المؤسسة ونجاحها ومستقبلها.

#### 4-1 أثر ومساهمة نظام المعلومات في تحسين أداء الوظيفة المالية

تعد الوظيفة المالية أحد الوظائف الأساسية التي يمكن من خلالها التعرف على المراكز المالية والتشغيلية والمحافظة على وجود المنشأة وتحقيق أهدافها (تعظيم القيمة الحالية للمنشأة، السيولة، الربحية، العائد على الاستثمار) من خلال التخطيط المالي ومعرفة واقع الهيكل المالي ومكوناته التي تشكل المصادر المتاحة للتمويل (التي تسهم في مساعدة الإدارة العليا في عملية صناعة القرارات المناسبة من أجل تطوير نظم المعلومات المحاسبية في وحدات الإدارة المالية لان النقص في البيانات والمعلومات يؤثر سلباً على قدرة صناع القرار.



إن بناء أو إعادة بناء أنظمة المعلومات المحاسبية عملية مكلفة، حيث تتطلب كثير من الوقت والجهد والمال في كل مرحلة من مراحل تكوينها سواء مرحلة من مراحل تكوينها سواء مرحلة التخطيط والتحليل أو التصميم أو التنفيذ والمتابعة وبالتالي يفترض أن تتعكس هذه التكلفة على أداء المنشأة وتساهم في زيادة عوائدها من خلال إدارة المعلومات المحاسبية بكفاءة وتوظيفها بالشكل المناسب، وهذا يعتمد على المعرفة الكافية بكيفية استخدام الأنظمة بتوقعات مستخدميها ليتم استخدامها بشكل أفضل لدعم احتياجات متخذي القرار وواضعي الاستراتيجيات في المنشأة. وقد أظهرت الكثير من الدراسات وجود علاقة ايجابية بين حجم الاستثمار في نظم المعلومات وتطويرها على أداء الشركات بشكل عام من حيث مايلي: (مقداد، 2010، الصفحات 211-213)

(213)

- نظم المعلومات تزود الإدارة بتفاصيل تمكنها من اتخاذ قرارات أكثر دقة.
- نظم المعلومات تتيح التعامل بشكل سريع مع الزبائن والموردين وتلبية احتياجاتهم المتوقعة من خلال التعامل بين نظم المشتريات والإنتاج.
- نظم المعلومات تقوم بعملية الربط بين نظم التخطيط والتنفيذ والمتابعة.
- نظم المعلومات تزيد من سرعة النشاط وزيادة المرونة التنظيمية.
- نظم المعلومات تدعم اللامركزية للمعلومات المحاسبية ووصول المعلومات المحاسبية بسهولة لجميع المسؤولين في مختلف المستويات الإدارية.
- نظم المعلومات تساهم بتحليل الأسعار وتوقعات وتوجهات المبيعات وتحليل ربحية الزبائن.
- نظم المعلومات تعمل على تقييم المقدرة التنبؤية لمقاييس التدفقات النقدية ومقاييس الأرباح المحاسبية للحفاظ على المورد النقدي مما يحقق الاستخدام الأمثل لها .
- نظم المعلومات تساعد على متابعة الحسابات وتحليل السندات والأوراق المالية والموازنة وتخطيط الأرباح.
- نظم المعلومات توفر أساس لتحليل إشارات التحذير المبكر والمحافظة على استمرارية الشركة.

#### 4-2 دور نظام المعلومات المحاسبي المحسوب في تحسين الأداء المالي

إن أنظمة المعلومات المحاسبية إحدى أهم ركائز الشركات حيث تعمل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية على جمع وتخزين البيانات ثم معالجة هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات ملائمة لإنجاز القرارات التخطيطية والتنفيذية والإقليمية.

فالمؤسسات الاقتصادية تحتاج إلى دفع تكاليف مالية وجهود استثمارية كبيرة لتأسيس نظم معلومات محوسبة، فهي تحتاج إلى الأجهزة والبرمجيات والأفراد المدربين، وبالنسبة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة تعتبر دراسة الجدوى الاقتصادية مرحلة أساسية من مراحل التخطيط للحصول على نظم معلومات.

تسعى جميع المنظمات إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية بشكل فعال وكفؤ من أجل الوصول إلى الهدف الرئيسي لأي منظمة وهو الربحية والنمو وبالتالي تعظم قيمتها السوقية وزيادة ثروة الملاك وذلك يستتثي الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين أدائها، وزيادة أرباحها في ظل عصر يتميز بالمنافسة والتطور التكنولوجي والمعرفي حتى أصبحت البيانات والمعلومات في حال تم استخدامها بشكل كفؤ وفعال أحد أهم أصول الشركة حيث أن عملية اتخاذ القرار باستخدام البيانات والمعلومات قد أصبحت من أكثر أنظمة الشركة أهمية وذلك للوصول إلى قرارات سليمة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية قصيرة أو طويلة الأجل مما يكون من شأنه تحقيق أهداف الشركة سابقة الذكر. الاهتمام بتلك النظم له أثر واضح على الاداء المالي للشركات بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بمشاركة المحاسبين في مراحل تطوير نظم المعلومات المحاسبية لما لتلك المشاركة من أثر ايجابي واضح على نجاح أداء تلك النظم فهي توفر الأساس العريض للمدراء ولاتخاذ قراراتهم وتطوير الاستراتيجيات وتقييمها وخصوصا المحوسبة منها مما كان له من دور في زيادة أهمية هذه النظم، ولنظام المعلومات المحاسبي المحوسب جانبين على أداء المؤسسة الاقتصادية: (شرف عبدالدين،

2010، الصفحات 60-61)

### الجانب الإيجابي

- تؤثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على عائد العمليات الاستثمارية ويعود ذلك بالزيادة على الاستثمارات؛
- سرعة ودقة التحميل المالي نسبة لوجود برامج التحميل المالي؛
- تسهيل المعاملات بين الفروع والرئاسة وبين الفروع والفروع؛
- استبعاد المستندات الروتينية والتعامل مع الأجهزة؛
- عدم فقدان المعلومات وذلك بوجود نسخ احتياطية على قرص تخزين خارجي؛
- استخراج الرواجع بسرعة كبيرة مقارنة بالنظام التقليدي وإعداد القوائم المالية خلال فترة زمنية وجيزة؛
- نظم المعلومات تساعد على متابعة الحسابات وتحميل السندات والأوراق المالية والموازنة وتخطيط الأرباح؛

- تسهل تحديد نسب الربحية.

## 2: الجانب السلبي

- قرصنة النظام من قبل قرصنة الانترنت واختراقها النظام يؤدي إلى فقد ثقة المتعاملين مع المؤسسة ؛
- التوقف الطارئ للشبكات وخروج بعض الفروع من الخدمة مما يؤدي إلى تعطيل العمل؛
- إمكانية حدوث الأخطاء من قبل المستخدم مما يؤدي إلى حدوث مشاكل في النظام؛
- توقف النظام لبعض الوقت يؤدي الى فقدان بعض الإيرادات وذلك يؤثر على الربحية.

## 3-4 دور ومساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

يسعى نظام المعلومات المحاسبي إلى تقديم معلومات جيدة ذات أهمية وملائمة لمستخدميها خاصة الإدارة التي تستغلها في تحسين وتقييم أداءها المالي، وتعتبر القوائم المالية أهم المعلومات التي في معرفة استخدام المؤسسات لها في تقييم الأداء المالي. حيث يعتمد تقييم الأداء المالي أساسا على القوائم المالية التي تعد وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فتوفر معلومات ذات جودة تساعد في تحليل وضعية المؤسسة والتنبؤ بالوضع المستقبلية وهذا ما يجعلها ذات أهمية فهي تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات خاصة المالية سواء كانت تشغيلية، تمويلية أو استثمارية ما يؤثر على رفع الأداء وزيادة القيمة التنافسية ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين وبالتالي الاستمرار في السوق.

وتستمد القوائم المالية أهميتها في أنها تلبي الاحتياجات المشتركة لمستخدميها ويرجع ذلك إلى أن غالبية المستخدمين يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية من أمثلتها: (إبراهيم الجزراوي، 2011، صفحة

(33

- اتخاذ قرار يتعلق بتوقيت شراء أو الاحتفاظ باستثمارات في حقوق الملكية أو بيعها؛
- تقييم أداء الإدارة ومدى وفائها بمسؤولياتها تجاه المساهمين؛
- تقييم مدى قدرة المنشأة على سداد مستحقات العاملين وتقديم مزايا إضافية لهم؛
- تقييم درجة الأمان المتعلقة بالأموال المقترضة من قبل المنشأة؛
- تجسيد السياسات الضريبية؛
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار أرباح الأسهم؛
- إعداد واستخدام الإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي، أو اتخاذ الإجراءات المنظمةة للأنشطة المؤسسات.

إن تقييم الأداء المالي يعتمد على القوائم المالية سواء كانت حسب المخطط المحاسبي الوطني أو حسب النظام المالي والمحاسبي والأكد أنه لا يتم فقط لمعرفة الوضعية الحالية للمؤسسة بل إن الإدارة ستسعى إلى تصحيح الاختلالات ومحاولة تحسينها اعتمادا على المعلومات الواردة في القوائم المالية، فهذه المعلومات تصبح ذات أهمية إذا تم استغلالها جيدا فهي لديها خاصية تنبؤيه تساعد الإدارة في ذلك، فالميزانية توفر معلومات بشكل رئيسي حول المركز المالي هذا الأخير يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها، الهيكل المالي، السيولة والقدرة على السداد والاستجابة لتغيرات البيئة التي تعمل فيها.

فالمعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في التنبؤ بالقروض المستقبلية كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أما المعلومات حول السيولة والقدرة على السداد فتبين قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية. أما جدول حسابات النتائج فيعطي معلومات عن الربحية بشكل خاص من أجل تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية كما تساعد في تقييم الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية بالإضافة إلى القائمتين السابقتين هناك قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة) الذي أصبح يعطي صورة أوضح عن التدفقات النقدية وتقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية أو ما يعادلها وكذلك تقييم توقيت الحصول على تلك النقدية ودرجة التأكد المرتبطة بها، وتحدد تلك المقدرة في النهاية إمكانية قيام المؤسسة بدفع الرواتب للموظفين وسداد مستحقات الموردين وسداد الفوائد وتسديد القروض ودفع أرباح الأسهم إلى المساهمين.

وبالرغم من أن كل قائمة تعطي معلومات حول شيء معين إلا أنه لا يمكن استخدام قائمة واحدة بمفردها بل يتم استخدامها بالاشتراك مع القوائم الأخرى لإعطاء صورة كاملة عن الأداء.

#### الخاتمة:

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، والتي تعتبر دراسة نظرية تعطي لنا أهم المداخل الاستراتيجية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، من خلال قائمة التدفقات النقدية وباستعمال المخطط الوطني المحاسبي أو النظام المالي والمحاسبي لمعرفة نقاط الضعف والاختلالات التي تعاني منها المؤسسة، لتصحيحها وتصويبها.

ولقد توصلنا إلى جملة من النتائج من خلال دراستنا هذه وهي كالتالي:

- هناك اختلاف في تحديد العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والأداء المالي للمؤسسة ويرجع أيضا هذا الاختلاف إلى تباين طرق دراسة هذين المتغيرين من باحث إلى آخر؛

- تطبيق نظام المعلومات المحاسبي من طرف المؤسسات الاقتصادية والذي يساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؛
- أن نظام المعلومات المحاسبي له دور كبير ويعتبر كمدخل استراتيجي في تحسين الأداء المالي وهذا ما تم التوصل إليه في العنصر الأخير من دراستنا.

#### قائمة المراجع:

1. - رسمية قريضة محمد صالح الحناوي. (1997). أساسيات الإدارة المالية والتمويل (المجلد 1). الاسكندرية: الدار الجامعية.
2. www.9alam.com (10.14 2021/12/22).
3. www.accdiscussion.com (2021/12/22 21.01).
- www.accdiscussion.com.
4. احمد رجب عبد العال. (2008). دراسات في الانظمة والمشكلات المحاسبية (المجلد 2). عمان، الأردن: الدار الجامعي.
5. أسعد حميد العلي،. (2010). الإدارة المالية الاسس العلمية والتطبيقية، (المجلد 1). الجزائر، الجزائر: دار وائل للنشر والتوزيع.
6. إلياس ، يوسف قريشي بن ساسي. (2011). التسيير المالي (المجلد 2). الجزائر، الجزائر: دار وائل للنشر والتوزيع.
7. إلياس وأخرون بن ساسي. (2011). التسيير المالي (المجلد 2). الجزائر، دار وائل للنشر والتوزيع.
8. أميرة شرف عبدالدين. (2010). نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على الأداء المالي بالمؤسسات التجارية ( دراسة حالة مصرف المزارع التجاري )،. الخرطوم، تخصص محاسبة وتمويل، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم التكنولوجية: بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس.
9. أنس علي القضاة. (2014). الإدارة المالية المعاصرة (المجلد 1). عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي.
10. بن الموافق سهيلة. (2006). أثر تقلبات معدل الفائدة على أداء المؤسسة. جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

11. بوفروعة سوفيان. (2011). نظام المعلومات المحاسبي في تسيير المؤسسة الاقتصادية. مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، (الصفحات 11-12). جامعة منتوري، قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،.
12. حمزة الشمحني، إبراهيم الجزراوي. (2011). الإدارة المالية الحديثة ( منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات) (المجلد 1). عمان، الأردن: دار صفاء.
13. دريد كامل آل شبيب. (2013). مقدمة في الإدارة المالية الحديثة (المجلد 3). عمان، الأردن: دار المسيرة.
14. سعيد فتحي مقداد. (2010). اثر مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية على تحسين الاداء المالي، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية. قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، عمادة الدراسات العليا، غزة، فلسطين: الجامعة الاسلامية.
15. عبد الرزاق محمد قاسم. (2004). نظم المعلومات المحاسبية (الإصدار 45، المجلد 1). دمشق، سوريا: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
16. عبد اللطيف محمد حمزة. (2010). عبد اللطيف محمد حمزة، النظم المحاسبية. عمان: الدار الجماهيرية.
17. عدنان تايه النعيمي. (2009). الإدارة المالية النظرية والتطبيق (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
18. غازي و إبراهيم، محمد نور برهان. (2011). نظم المعلومات المحاسبية (المجلد 1). عمان، الأردن: دار المناهج، الطبعة 1.
19. قاسم محمد إبراهيم. (2003). نظام المعلومات المحاسبية (المجلد الطبعة 1). بغداد، العراق: وحدة الحداثة للطباعة والنشر.
20. كمال الدين الدهراوي. (2009).
21. كمال الدين مصطفى الدهراوي. (2009). نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات (المجلد الطبعة الأولى). الاسكندرية، 9، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
22. محمد إبراهيم عبد الرحيم. (2008). إقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي (المجلد 1). الاسكندرية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

23. محمد قاسم خصالوة. (عمان). أساسيات الإدارة المالية (المجلد 1). 2010: دار الفكر للنشر والتوزيع.
24. محمد يوسف حنفاوي. (2001). محمد يوسف حنفاوي، نظم المعلومات المحاسبية (المجلد الطبعة الاولى). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
25. ناصر دادي عدون. (1998). اقتصاد المؤسسة (المجلد 1). الجزائر: دار المحمدية العامة.
26. نوري منير. (2012). نظام المعلومات المطبق في التسيير، الطبعة الاولى. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.